

وبدعوته هذه عُدَّ ظاهرياً في النحو (١)، قال صاحب الإشارة: «وله آراء في العربية، وشذوذ على غير مألوف أهلها، ظاهرياً في النحو (٢)».

وربما تأثر ابن مضاء في اتجاهه هذا بمذهب الدولة آنذاك، فقد كان قاضي الجماعة في دولة أبي يوسف يعقوب، الذي أراد أن يحمل الناس على ظاهر القرآن والحديث، ولكن ابن فرحون ينظمه في علماء مذهب مالك.

ولم يكن ابن مضاء أول من نادى بهذه الآراء، فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهري العِللَ النحوية، قال في كتابه التقريب: «وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العِللَ فيه ففاسدة جدا (٣)».

ولم تستطع دعوة ابن مضاء أن تبلغ شيئاً مما أراد، بل قابلها الناس بالرفض ووصفت بالشذوذ والخروج على المألوف، كما لم يستطع مذهب داود الظاهري (٢٠٢ - ٢٧٠هـ) أن يثبت دعائمه في المغرب والأندلس، ومضت المدارس النحوية على سنن الأولين، إلا ما كان من آراء عولوا فيها على ظاهر الشواهد، وكانوا بها وحدها آخذين بمذهب الظاهرية، يقول الأستاذ أحمد كحيل: «الواقع أننا إذا استعرضنا كتب الأندلسيين وتبعنا آراءهم في النحو، فإننا نجد جمهورهم يعولون على القياس، ويعتمدون عليه إلى حد ما في دعم آرائهم وتقديرها، ولا سيما المسائل التي لم يرد فيها سماع عن العرب والمسائل النظرية».

(١) يقوم المذهب الظاهري على إنكار القياس، ويرى أن في القرآن والسنة وعموماتها ما يكفي لبيان الأحكام. ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحريم أو تحليل، وبين فيه علته، فحينئذ يجوز أن يُشرك معه في حكمه ما لم ينص عليه، ولكن اتحد معه في العلة، أما إذا لم يُنص على العلة فليس للمجتهد أن يقول من عنده ثم يقيس عليها. ينظر النحو في الأندلس للأستاذ الدكتور أحمد كحيل ٨٩.

(٢) إشارة التعمين ٠٩

(٣) التقريب ٢٠٢